

Distr.: General
20 February 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والأربعون
1-12 أيار/مايو 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و 21/16*

ليختنشتاين

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



المحتويات

الصفحة

3مقدمة	- أولاً
3المنهجية	- ثانياً
3تنفيذ التوصيات والتطورات	- ثالثاً
4 حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الدولي	- ألف
6 حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الدولي	- باء
7 عدم التمييز والمساواة	- جيم
18التشاور مع المجتمع الدولي	- رابعاً
19ملاحظات ختامية	- خامساً

أولاً - مقدمة

- 1- تضع ليختنشتاين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ضمن أولويات سياستها الوطنية والخارجية، وتولي أهمية قصوى لآلية الاستعراض الدوري الشامل لكونها تحسن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.
- 2- وأجري التقييم الثالث لليختنشتاين في إطار الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير 2018. وقُدّم ما مجموعه 126 توصية إلى ليختنشتاين، قبلت منها 84 توصية. ويركز هذا التقرير على التدابير المتخذة منذ عام 2018 لتنفيذ هذه التوصيات، ويلقي الضوء على التقدم الكبير المحرز في العديد من المجالات.
- 3- وفي آذار/مارس 2021، أدت حكومة ليختنشتاين اليمين الدستورية وهي تتكون من ائتلاف يضم الاتحاد الوطني وحزب المواطنين التقدميين. والتزمت الحكومة، في برنامجها للفترة 2021-2025، بتحقيق مستوى عالٍ من التماسك الاجتماعي والتضامن. ويؤكد البرنامج الحكومي من جديد أيضاً انخراط ليختنشتاين في عمل المنظمات الدولية، ولا سيما في الدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتطبيق القانون الدولي.
- 4- وتمثل التنمية المستدامة أحد الموضوعات الرئيسية في البرنامج الحكومي 2021-2025. وفي هذا السياق، لا تمثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التزاماً دولياً فحسب، بل هي أيضاً ضرورة وطنية. ولغرض تحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، صدرت تعليمات لوزارات ليختنشتاين بتضمين أثر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع المقترحات الحكومية المقدمة إلى البرلمان اعتباراً من آذار/مارس 2022.

ثانياً - المنهجية

- 5- أعد هذا التقرير مكتب الشؤون الخارجية بمشاركة جميع المكاتب الإدارية المعنية.
- 6- وكجزء من الحوار مع المنظمات غير الحكومية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أتيحت لأصحاب المصلحة المهتمين من المجتمع المدني الفرصة للتعليق على التوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في عام 2018. ويمكن الاطلاع على موجز لهذه التعليقات في المرفق.
- 7- ومنذ عام 2010، تنشر الحكومة تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان في ليختنشتاين. ويتضمن هذا التقرير بيانات عن حوالي 90 موضوعاً ذا صلة بحقوق الإنسان. وترى ليختنشتاين أن تقديم التقارير في إطار الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان أداة هامة في وضع السياسات المحلية، وهامة كذلك للمنظمات غير الحكومية وعامة الجمهور.
- 8- وتشمل البيانات المستخدمة في التقرير نتائج دراسات استقصائية أجراها مكتب الإحصاءات، بينها مؤشرات خاصة بالتنمية المستدامة وأخرى خاصة بالمساواة بين الجنسين.

ثالثاً - تنفيذ التوصيات والتطورات

- 9- ما زالت البيانات الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في الداخل والخارج والواردة في التقارير الوطنية الأول والثاني والثالث للاستعراض الدوري الشامل لليختنشتاين صالحة لهذا التقرير.

ألف - حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الدولي

1- الالتزامات والتوقيعات والتصديقات الدولية

- 10- ليختنشتاين دولة طرف في مختلف المعاهدات الدولية والأوروبية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. ومنذ الاستعراض الدوري الشامل الثالث في عام 2018، وقعت ليختنشتاين أو صدقت على معاهدات دولية وإقليمية إضافية.
- 11- ففي أيلول/سبتمبر 2018، عُقد المؤتمر الوطني الأول بشأن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي المؤتمر الوطني الثاني في شباط/فبراير 2020، نوقشت التعديلات التشريعية الوطنية اللازمة للتصديق عليها. ووقعت ليختنشتاين على الاتفاقية في أيلول/سبتمبر 2020⁽¹⁾.
- 12- وفي حزيران/يونيه 2021، صدقت ليختنشتاين على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول)⁽²⁾. وبالتصديق على هذه الاتفاقية، لا ترسل ليختنشتاين إشارة هامة في مجال السياسة الخارجية فحسب، بل تحسن أيضاً حالة الضحايا والشهود داخل البلد.
- 13- وفي عام 2021، صدقت ليختنشتاين على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.
- 14- وفي كانون الثاني/يناير 2022، صدقت ليختنشتاين على تعديلات نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهذه التعديلات هي، على وجه التحديد، التعديلات المتعلقة بإدراج الأسلحة البيولوجية واستخدام "التجوع" كوسيلة من وسائل الحرب في المادة 8 من نظام روما الأساسي. وهذا التصديق استمرار منطقي لالتزام ليختنشتاين بالقانون الدولي وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي.
- 15- ولتنفيذ نظام روما الأساسي والبروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح، دخلت الجرائم الجديدة التالية حيز التنفيذ في القانون الجنائي في تشرين الأول/أكتوبر 2019: الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (المادة 321أ)، وجرائم الحرب المرتكبة ضد الأشخاص (المادة 321ب)، وجرائم الحرب التي تطال الحق في الملكية وغيره من الحقوق (المادة 321ج)، وجرائم الحرب المرتكبة ضد البعثات الدولية والاستخدام غير السليم للشارات المميزة والوطنية (المادة 321د)، وجريمة الحرب المتمثلة في استخدام وسائل الحرب المحظورة (المادة 321هـ)، وجريمة الحرب المتمثلة في استخدام وسائل الحرب المحظورة (المادة 321و)، وجريمة العدوان (المادة 321ط)⁽³⁾. ولا ينص هذا التتقيح أيضاً على فترة تقادم لهذه الجرائم.
- 16- ووقعت ليختنشتاين وصدقت على المعاهدات الأخرى التالية ذات الصلة بحقوق الإنسان: البروتوكول الإضافي الثاني المؤرخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لتبادل المساعدة في المسائل الجنائية (توقيع وتصديق عام 2020)، والبروتوكول المعدّل لاتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية (توقيع عام 2020)، والتعديل المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2016 على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (تصديق عام 2020)، والبروتوكول المعدل لاتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية (توقيع عام 2022).

-2 التعاون مع الآليات والمؤسسات الدولية

17- وفي عام 2003، وجهت ليختنشتاين دعوة دائمة - لا تزال سارية المفعول - إلى آليات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وتدعم ليختنشتاين زيارات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان إلى ليختنشتاين⁽⁴⁾. وبناء على ذلك، استجابت ليختنشتاين لطلب خبيرة الأمم المتحدة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تزور خبيرة الأمم المتحدة المستقلة ليختنشتاين في حزيران/يونيه 2023.

18- واستقبلت ليختنشتاين ما يلي من ممثلين وهيئات تابعين للمؤسسات الدولية والإقليمية: لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2021) التي زارت البلد وأجرت تقييماً ميدانياً، ورئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2020)، وخبراء من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2020)، وفريق خبراء مجلس أوروبا المعني بمكافحة الاتجار بالبشر الذي أجرى عملية رصد (2019)، وزيارة تقييمية من جانب مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا (2019)، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة (2018)، والأمين العام لمجلس أوروبا (2018).

19- وليختنشتاين عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة حتى نهاية عام 2023. ومن آذار/مارس 2023 إلى 2027، ستكون ليختنشتاين أيضاً عضواً في لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة. وكانت ليختنشتاين عضواً في لجنة وضع المرأة في الفترة من عام 2015 إلى عام 2019. وفي عام 2018، أعربت ليختنشتاين عن اهتمامها بمقعد في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ونشرت تعهدات والتزامات طوعية لهذا الغرض بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 60/251، لكنها امتنعت في النهاية عن السعي للحصول على مقعد لتترك المجال لأيسلندا لشغل ذلك المقعد.

20- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت ليختنشتاين عدة مؤتمرات دولية بمشاركة رفيعة المستوى هي: المؤتمر الاستعراضي لمبادرة ليختنشتاين لإنشاء لجنة للقطاع المالي المعنية بأشكال الرق المعاصرة والاتجار بالبشر (2021)، ونشاط لإحياء الذكرى الثلاثين لانضمام ليختنشتاين إلى الأمم المتحدة (2020)، والاجتماع الثاني للجنة القطاع المالي المعنية بأشكال الرق المعاصرة والاتجار بالبشر (2019)، وحلقة دراسية بعنوان الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وليختنشتاين (2018) ومعتكف عن المساءلة (2018).

21- وبالتعاون مع الشركاء، أطلقت ليختنشتاين ومولت العديد من المبادرات والمنشورات البارزة في مجال السياسة الخارجية لتعزيز القانون الدولي وحقوق الإنسان: دليل منع وحل نزاعات تقرير المصير (2021)، وتقرير مجلس المستشارين حول تطبيق نظام روما الأساسي على الحرب السيبرانية (2021)، والتعليق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (2020)، والتعليق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر (2020)، وبرنامج عمل لمبادرة ليختنشتاين (2019).

22- ومن خلال "مبادرة حق النقض" - التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في 26 نيسان/أبريل 2022 - قدمت ليختنشتاين مساهمة كبيرة في تعزيز القانون الدولي ودور الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويدعو هذا القرار إلى عقد اجتماع تلقائي لأعضاء الجمعية العامة في كل مرة يتم فيها استخدام "حق النقض" من جانب أي من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

-3 التعاون الإنساني والتنمية على الصعيد الدولي

23- لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تتفق ليختنشتاين حوالي 9 ملايين فرنك سويسري كل عام كجزء من التعاون الإنساني والتنمية على الصعيد الدولي على مشاريع لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة

القانون وتحسين ظروف العمل، بما في ذلك مجموعة واسعة من المشاريع الدولية والإقليمية ومشاريع المجتمع المدني. وبالنظر إلى عدد السكان، كانت ليختنشتاين لسنوات عديدة واحدة من أكبر الجهات المانحة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالنظر إلى عدد سكانها، مع أنها تدعو في الوقت نفسه إلى تمويل شامل للمفوضية السامية لحقوق الإنسان من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة.

24- وارتفع إجمالي إنفاق ليختنشتاين على المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 13 في المائة من 23,3 مليون فرنك سويسري عام 2015 إلى 26,2 مليون فرنك سويسري عام 2020. ويعكس ذلك الجهود الكبيرة المبذولة لزيادة تعزيز جهود ليختنشتاين في مجال التضامن الدولي. وفي عام 2020، بلغت حصة ليختنشتاين من المساعدة الإنمائية الرسمية 0,41، دون تغيير عن السنة السابقة⁽⁵⁾. وتسعى الحكومة إلى زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في الأجل المتوسط.

25- وتساهم ليختنشتاين، من خلال انخراطها في التعاون الإنساني والتنمية على الصعيد الدولي، في تعزيز التنمية المستدامة العالمية، وفي الحد من الفقر العالمي على وجه التحديد (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة). ومن الناحية المواضيعية، تحدد ليختنشتاين، من خلال التعاون الإنساني والتنمية على الصعيد الدولي الأولويات التالية: التنمية الريفية والأمن الغذائي من خلال الزراعة المستدامة (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، والصحة (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة)، والتعليم الابتدائي والتدريب المهني (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)؛ ومكافحة الهجرة غير النظامية (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة)؛ والمناخ والبيئة (الهدفان 13 و15 من أهداف التنمية المستدامة)؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة). وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقدته الأمم المتحدة عام 2019 في نيويورك، قدم وفد ليختنشتاين الكبير التقرير الأول للبلد فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

باء - حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الدولي

1- التصدي لجائحة كوفيد-19

26- من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19، اتخذت ليختنشتاين تدابير محلية مؤقتة لضمان الصحة والسلامة العامتين. واحترمت في هذه التدابير، في جميع الأوقات، مبادئ الشرعية والتناسب. ورأت المحكمة الدستورية، في حكمها الصادر في 10 أيار/مايو 2022، أن «قاعدة 2G» التي اعتمدت بمرسوم، والتي يشترط بموجبها التطعيم أو التعافي من المرض للانخراط في أنشطة معينة، تقتصر إلى أساس قانوني كاف وبالتالي فهي غير دستورية وغير قانونية. وفي وقت صدور الحكم، كانت فترة صلاحية المرسوم قد انتهت. واعتمد البرلمان قانون 2G في وقت لاحق، لكنه رُفض في استفتاء شعبي. وبناء على ذلك، بات تطبيق "قاعدة 2G" في حالة حدوث جائحة غير مسموح به في ليختنشتاين.

27- ومن العناصر الرئيسية للتدابير التي اتخذتها ليختنشتاين التخفيف من التأثير الاقتصادي الشديد لجائحة كوفيد-19. وشملت هذه التدابير توفير العمل لوقت قصير في شركات ليختنشتاين إلى جانب دفع تعويضات. وحال ذلك دون حدوث زيادة كبيرة في البطالة وما ينتج عنها من عدم مساواة.

28- في صيف عام 2021، كلفت الحكومة معهد ليختنشتاين بإعداد تقرير يقيّم جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 في ليختنشتاين. ومن المقرر تقديم التقرير النهائي إلى البرلمان في آذار/مارس 2023.

29- وفي أيلول/سبتمبر 2020، وافق البرلمان على ميزانية تكملية بقيمة مليون فرنك سويسري في ضوء الزيادة الهائلة في الطلب العالمي على المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي. وحُصّصت هذه الأموال الإضافية بشكل أساسي لمكافحة جائحة كوفيد-19 في البلدان النامية. وفي سياق الاستجابة

العالمية للجائحة، قدمت ليختنشتاين تمويلاً تراكمياً قدره 600 000 فرنك سويسري (في عامي 2021 و2022) لكوفاكس، ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19. وبهذه الطريقة، أسهمت ليختنشتاين إسهاماً نشطاً في التصدي العالمي للجائحة، مبدية تضامنها مع أقل البلدان نمواً. وشملت المساهمة 120 000 جرعة لقاح، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف عدد سكان ليختنشتاين.

2- الإطار المؤسسي

30- حتى الآن، لم تقدم ليختنشتاين أي ترشيحات وطنية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وعندما تقدم أي ترشيح، فإن سجل إنجازات الشخص المرشح سيكون أهم معيار للاختيار⁽⁶⁾.

31- وفي عام 2017، دخل قانون جمعية حقوق الإنسان في ليختنشتاين حيز التنفيذ. وهذه الجمعية هي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ليختنشتاين، وقد أنشئت وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وتبلغ المساهمة السنوية التي تقدمها الحكومة إلى هذه المؤسسة 350 000 فرنك سويسري، مما يعني أن لدى الجمعية موارد بشرية ومالية كافية تحت تصرفها، إضافة إلى إمكانية توليد أموال إضافية بنفسها⁽⁷⁾. وفي عام 2019، انضمت الجمعية إلى الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتدرس حالياً تقديم طلب اعتمادها لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان⁽⁸⁾.

32- وقد أنشأت ليختنشتاين فريقاً عاملاً معنياً بحقوق الإنسان داخل الإدارة الوطنية في عام 2019⁽⁹⁾. ويهدف هذا الفريق العامل إلى تحسين متابعة التوصيات المقدمة من الهيئات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وتنسيق جمع البيانات وتقديم التقارير إلى هذه الهيئات. ويجتمع الفريق العامل مرتين أو ثلاث مرات في السنة، وهو قادر أيضاً على إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول في عمله.

33- وفي عام 2019، أنشئت وحدة خدمات إدارة التهديدات داخل الشرطة الوطنية. والهدف من هذه الوحدة المتخصصة هو تحديد أعمال العنف ووقفها في أقرب وقت ممكن وحماية الأشخاص المتضررين والتخفيف من معاناتهم. وتتصل الوحدة المتخصصة أيضاً بوحدة أخرى مماثلة في سويسرا والخارج وتتسق مع وحدة الأمن في الحالات ذات الصلة. وبعد التصديق على اتفاقية اسطنبول في أيار/مايو 2021، عينت الحكومة أيضاً فريقاً لتنسيق تنفيذ الاتفاقية. وتمثل الشرطة الوطنية وحدة خدمات إدارة التهديدات لكونها تضطلع بدور وحدة تنسيق مكافحة العنف الأسري.

34- ويلتزم البرنامج الحكومي 2021-2025 بالتنفيذ الصارم لمبادئ الامتثال الضريبي وكذلك بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويؤكد البرنامج الحكومي من جديد أيضاً تنفيذ المعايير الدولية وإنفاذها باستمرار في ليختنشتاين⁽¹⁰⁾. ونقلت ليختنشتاين التدابير الوقائية المنصوص عليها في التوجيه الخامس للاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال إلى قانون ليختنشتاين في عام 2021 وأنشأت سجلاً للمستفيدين الفعليين. وفي عام 2019، نُقح قانون دفع الاشتراكات للأحزاب السياسية لتعزيز جهود منع الفساد. ويحدد القانون المنقح الإطار القانوني للمعاملة الموحدة للأحزاب السياسية ويعزز الشفافية في تمويل الأحزاب⁽¹¹⁾.

جيم - عدم التمييز والمساواة

35- كما سبق ذكره في تقارير الاستعراض الدوري الشامل السابقة، يكفل قانون ليختنشتاين مبدأ المساواة وعدم التمييز على مستوى الدستور والتشريع من أجل تجنب الحرمان وعدم المساواة والتمييز⁽¹²⁾.

36- وتعمل لجنة الحماية من العنف على إنكاء الوعي العام. وهي تشجع وتوفر التدريب للمحامين والمدعين العامين والقضاة والعاملين في وسائل الإعلام فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والقانونية لحظر التمييز في القانون الجنائي لـليختشتاين⁽¹³⁾. ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد حظر التمييز في المادة 283 من القانون الجنائي، التي تجرم خطاب الكراهية والتمييز على أساس العرق أو اللغة أو الجنسية أو الأصل العرقي أو الدين أو الأيديولوجيا أو نوع الجنس أو الإعاقة أو العمر أو التوجه الجنسي. ونظمت لجنة الحماية من العنف في لـليختشتاين تدريباً لموظفي الشرطة والقضاء بشأن حظر التمييز (المادة 283 من القانون الجنائي) في آب/أغسطس 2021⁽¹⁴⁾. وركز التدريب على إطلاع موظفي الشرطة الوطنية والنيابة العامة ومحكمة العدل وكذلك أعضاء غرفة المحامين على التقنيات التي أدخلت عام 2016 على الحظر الشامل للتمييز وعلى مناقشة القضايا الحالية ذات الصلة بالسوابق القضائية في لـليختشتاين وفي سويسرا المجاورة. وقانون المساواة بين الجنسين وقانون المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة مهمان أيضاً فيما يتعلق بالمساواة.

1- الحقوق المدنية والسياسية

(أ) تنفيذ الأحكام ومنع التعذيب

37- في عام 2019، تم تحديد جريمة التعذيب في المادة 312 من القانون الجنائي⁽¹⁵⁾. وأدى ذلك إلى مواءمة التشريعات المحلية مع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ومع المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكجزء من مراجعة القانون الجنائي في عام 2019، أدرجت جريمة الاختفاء القسري أيضاً في المادة 312ب من القانون الجنائي.

38- وتقوم لجنة الإصلاحات المستقلة في لـليختشتاين، عملاً بولايتها التي تشمل أيضاً وظيفتها بوصفها الآلية الوقائية الوطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، بدراسة حالة وظروف السجن الوطني وغيره من أماكن الحرمان من الحرية (دور رعاية كبار السن) على نحو منتظم وتقدم توصيات إلى الحكومة. وتضمن تقاريرها السنوية المتاحة للجمهور النتائج التي تتوصل إليها في هذا الصدد. واستناداً إلى هذه التوصيات، وكذلك إلى توصيات الآليات الدولية لمنع التعذيب، تقيم⁽¹⁶⁾ لـليختشتاين باستمرار اعتماد تدابير لتحسين الظروف في السجن الوطني أو غيره من أماكن الحرمان من الحرية. وبسبب جائحة كوفيد-19، لم تتمكن لجنة الإصلاحات من إجراء تفتيش غير معلن في عام 2020. ويؤكد عدم وجود شكاوى أن السجن الوطني تعامل مع التحديات العديدة الناتجة عن الجائحة بشكل جيد. وبين عامي 2018 و2022 - أي أثناء الجائحة أيضاً - لم تقدم أي ادعاءات أو شكاوى إلى لجنة الإصلاحات من قبل نزلاء السجن الوطني أو المقيمين في دور رعاية كبار السن فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام أو الإقامة في مرافق الرعاية التي تمت زيارتها. وشددت لجنة الإصلاحات على الظروف الجيدة في جميع هذه المرافق.

39- ولا يوجد حالياً أي إنفاذ للأحكام الصادرة بحق الأحداث في لـليختشتاين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحتجز سوى ثلاثة أحداث لفترات قصيرة. وتم إيواؤهن في جناح النساء من السجن الوطني، الذي يكون في الغالب خالياً أو في إطار برنامج للعلاج والتشغيل مصمم خصيصاً لتلبية احتياجات الأحداث، بالتعاون مع هيئة المساعدة على مراقبة السلوك. وفي حالتين، نُقل أحداث إلى مؤسسة إصلاحية نمساوية مناسبة تضم جناحاً للأحداث الجانحين، وذلك بموجب المعاهدة المبرمة بين إمارة لـليختشتاين وجمهورية النمسا بشأن إيداع السجناء.

40- وبموجب المادة 147 من قانون الإجراءات الجنائية، يحق لكل متهم استشارة مجلس الدفاع قبل استجوابه وطلب إشراك مجلس الدفاع في الاستجواب. وينطبق هذا أيضاً على الأحداث⁽¹⁷⁾، الذين يحق لهم، بالإضافة إلى ذلك، بموجب المادة 21 من قانون محكمة الأحداث، أن يشركوا شخصاً يتقون به في التحقيق.

41- وتكفل ليختشتاين الحماية القانونية⁽¹⁸⁾ لجميع الأشخاص الذين يخضعون لقرارات إيداع قضائية. وفي هذا السياق، نظرت الحكومة في الأحكام القانونية المتعلقة بإدخال الأشخاص قسراً أو إيداعهم ضد إرادتهم في مؤسسات أو في عيادات للأمراض النفسية. وكُشف عن الحاجة إلى قواعد قانونية تنظم الإقامة في المرافق السكنية أو مرافق الرعاية. وفي أيار/مايو 2021، قررت الحكومة تعديل قانون المساعدة الاجتماعية وقوانين أخرى. ومع تنقيح قانون المساعدة الاجتماعية الذي دخل حيز التنفيذ في 1 أيلول/سبتمبر 2021، أُدخلت تحسينات إجرائية كبيرة، وُحددت شروط الإيداع في إطار الرعاية بشكل أوضح. وعلاوة على ذلك، اعتُمدت أحكام تنظم الإقامة في المرافق السكنية. وعلى وجه الخصوص، وُضحت شروط الإيداع في إطار الرعاية، وأضيفت أحكام بشأن التدابير الطبية. واعتُمدت تعهدات إعلامية ومراجعات منتظمة لقرارات الإيداع. وعموماً، تتماشى هذه الأحكام الجديدة مع الحق في حماية الحرية الشخصية، بالنظر إلى أن النهج المتبع هو تطبيق هذه التدابير بأكبر قدر ممكن من التقييد. وبالإضافة إلى ذلك، تتعزز حقوق الأشخاص المعنيين باشتراط تقديم معلومات شاملة عن سبب التدابير الطبية التي أمر بها والغرض منها وطبيعتها ومدتها. وكما كان الحال في ظل القاعدة القديمة، تستعرض المحكمة بحكم وظيفتها مقبولة الإيداع الطبي في حالات الخطر الوشيك. وتتاح للأشخاص المتضررين، وعند الاقتضاء لممثليهم القانونيين، فرصة الطعن أمام المحكمة في رفض طلب الإفراج.

42- وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، قدمت ليختشتاين تقريرها الوطني الخامس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. ويتضمن التقرير معلومات عن القواعد الجديدة التي تحكم تنفيذ ليختشتاين للأحكام، وسلطات الآلية الوقائية الوطنية، والحقوق الإجرائية، والأنشطة الترفيحية، والرعاية الطبية وإعادة إدماج المحتجزين في ليختشتاين، وإيداع المرضى في مؤسسات الطب النفسي أو مؤسسات الرعاية.

(ب) مكافحة الاتجار بالبشر

43- وفي أيار/مايو 2018، تم إطلاق مبادرة ليختشتاين لإنشاء لجنة للقطاع المالي معنية بأشكال الرق المعاصرة والاتجار بالبشر كشراكة بين القطاعين العام والخاص في ليختشتاين بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة. وحققت المبادرة، منذ إطلاقها، نجاحاً كبيراً في إشراك القطاع المالي في مكافحة أشكال الرق المعاصرة والاتجار بالبشر⁽¹⁹⁾. وأساس عملها هو قائمة التدابير التي وضعتها المبادرة بعنوان "برنامج عمل لحشد التمويل لمكافحة الرق والاتجار"، الذي يستند إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات.

44- وتعمل أمانة المبادرة، التي تديرها جامعة الأمم المتحدة، مع ليختشتاين، وبشكل وثيق مع الهيئات العامة والخاصة ذات الصلة لتكريس أهداف المبادرة بأكبر قدر ممكن من الفعالية داخل المجتمع الدولي. ومنذ إطلاق المبادرة، دأبت ليختشتاين على تنظيم مناسبات إعلامية على الصعيد الدولي، ولا سيما للقطاع المالي العالمي، وكذلك لعامة الجمهور في ليختشتاين. وتهدف هذه المناسبات إلى لفت الانتباه إلى مختلف أشكال الاستغلال المرتبطة بالاتجار بالبشر وإلى التعريف ببرنامج عمل المبادرة.

45- وبعد التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، تلقت ليختشتاين في نيسان/أبريل 2018 استبياناً من فريق الخبراء المستقل المعني بتنفيذ الاتفاقية في ليختشتاين وأجابت

عليه. واستناداً إلى ردود ليختنتشتاين والزيارة القطرية التي قام بها فريق الخبراء، أعد فريق الخبراء تقريراً نهائياً يتضمن قائمة بالتوصيات. وبالإضافة إلى التوصيات البرنامجية، تضمن التقرير أيضاً مقترحات لإجراء تعديلات جوهرية على القانون الجنائي.

46- وتجتمع المائدة المستديرة المعنية بمسألة الاتجار بالبشر بانتظام لتعزيز التعاون بين سلطات إنفاذ القانون وسلطات الهجرة والمؤسسات لدعم ضحايا الاتجار بالبشر. وتتبع المائدة المستديرة نهجاً منسقاً لمكافحة الاتجار بالبشر ويمكن أن تشرك أصحاب المصلحة الآخرين حسب الحاجة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وفي عام 2020، قدمت الشرطة الوطنية منصة للمبلغين عن المخالفات مؤمنة بأحدث التقنيات لتقديم تقارير مفتوحة ومغلقة عما يشتهون به. ويمكن للمبلغين عن المخالفات الآن تقديم تقارير في جميع أنحاء العالم وعلى مدار الساعة في المجالات التالية: غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الاقتصادية وجرائم الفساد. في عام 2022، طلبت المائدة المستديرة بشأن الاتجار بالبشر إدراج الاتجار بالبشر كمجال تركيز جديد في نظام المبلغين عن المخالفات، على أن يبدأ التخطيط للتنفيذ عام 2023. والمائدة المستديرة المعنية بالاتجار بالبشر على اتصال أيضاً بالخط الوطني الساخن لمكافحة الاتجار بالبشر واستغلالهم في سويسرا (ACT212) بهدف تقديم التدريب والمحاضرات للفئات الضعيفة في ليختنتشتاين عام 2023.

(ج) مكافحة العنصرية

47- في أيلول/سبتمبر 2019، نظمت لجنة الحماية من العنف حلقة عمل للإعلاميين في ليختنتشتاين مع مدير الشبكة الدولية لمكافحة الكراهية على الإنترنت لتزويدهم بالمعارف اللازمة وخيارات العمل وأدوات التصدي للكراهية والتحريض بطريقة آمنة. ونُشر العرض الذي قدم في حلقة العمل في مجلة ليختنتشتاين للمهنيين القانونيين.

48- ويشكل تعزيز التفاهم ومكافحة جميع أشكال التمييز وكره الأجانب جزءاً لا يتجزأ من المنهج التعليمي في ليختنتشتاين.

49- وفي آذار/مارس 2018، جمعت اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب تقريرها القطري الخامس المتعلق بليختنتشتاين. وقدمت ليختنتشتاين تقريرها بموجب الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية في حزيران/يونيه 2020 وتقريرها المؤقت بشأن التوصيات العاجلة إلى اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(أ) الضمان الاجتماعي

50- في عام 2020، نظرت الحكومة في عدة مناسبات في ضمان تأمين الشيخوخة والخلف وزيادة المعاشات التقاعدية. وقُدمت توضيحات مستفيضة وبُذلت جهود كبيرة فيما يتعلق بإنشاء وتصميم هيئة موحدة للشكاوى، وهو أمر ضروري في وضع الجزء العام من قانون الضمان الاجتماعي.

(ب) سوق العمل

51- ومنذ عام 2021، سجلت ليختنتشتاين المؤشرات الإحصائية التالية للمشاركة الاقتصادية في ليختنتشتاين: معدل مشاركة القوى العاملة (نسبة القوى العاملة إلى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً، مصنفة حسب نوع الجنس)؛ وساعات العمل الأسبوعية (متوسط ساعات العمل الأسبوعية

للرجال والنساء العاملين بأجر)؛ ومعدل البطالة (نسبة العاطلين عن العمل إلى القوى العاملة، بحسب نوع الجنس)؛ والفجوة في الأجور (الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء كنسبة مئوية من أجور الرجال)؛ والمهن الأكاديمية والتقنية (نسبة النساء في المهن الأكاديمية والتقنية إلى جميع النساء العاملات ونسبة الرجال في المهن الأكاديمية والتقنية إلى جميع الرجال العاملين)؛ والمناصب الإدارية (نسبة النساء في المناصب الإدارية إلى جميع النساء العاملات ونسبة الرجال في المناصب الإدارية إلى جميع الرجال العاملين)؛ والعمل الحر (نسبة النساء العاملات لحسابهن الخاص إلى جميع النساء العاملات ونسبة الرجال العاملين لحسابهم الخاص إلى جميع الرجال العاملين).

52- وزيادة نسبتها 6,6 في المائة، سجل معدل مشاركة النساء في القوى العاملة اتجاهاً تصاعدياً بين عامي 2000 و2019، بينما تذبذب معدل مشاركة الرجال. ففي عام 2019، شارك بنشاط في سوق العمل 68 في المائة من النساء (مقابل 61,4 في المائة عام 2000) و81,6 في المائة من الرجال (مقابل 86,0 في المائة عام 2000)⁽²⁰⁾. وتقاربت معدلات مشاركة المرأة والرجل في القوى العاملة منذ عام 2000. غير أن أغلبية النساء يعملن بدوام جزئي، على عكس الرجال. وفي عام 2019، عملت 50,6 في المائة من النساء العاملات و14 في المائة من الرجال العاملين بدوام جزئي.

53- وترتفع، بشكل مستمر، منذ عام 2012، حصة النساء بين أعضاء مجالس الإدارة في المؤسسات والشركات الخاصة التي يشارك فيها القطاع العام. ففي عام 2012، كانت حصة النساء 13,3 في المائة. وبين عامي 2012 و2020، زادت الحصة بأكثر من الضعف إلى 32,2 في المائة. وهذا يعني أن النساء شكلن، في عام 2020، حوالي ثلث أعضاء مجالس الإدارة هذه.

54- وترتفع حصة النساء بين أعضاء مجالس الأمناء بشكل مستمر منذ عام 2012. ففي عام 2012، كانت حصة النساء 35,9 في المائة. وبين عامي 2012 و2020، زادت حصة النساء بنسبة 18,1 نقطة مئوية فوصلت إلى 54 في المائة. وخلال الفترة نفسها، انخفضت حصة الرجال. وانقلبت النسبة لصالح النساء في عام 2019.

55- وانخفضت الفجوة في الأجور بين النساء والرجال. ففي عام 2005، بلغت الفجوة في الأجور 1 289 فرنكاً سويسرياً (20,2 في المائة)⁽²¹⁾. وعلى مدى السنوات الـ 15 الماضية، انخفضت الفجوة في الأجور بمقدار 272 فرنكاً سويسرياً (6,2 نقطة مئوية). وفي عام 2020، بلغ متوسط الراتب الشهري الإجمالي للرجال 7 287 فرنكاً سويسرياً، بينما بلغ متوسط الراتب الشهري الإجمالي للنساء 6 270 فرنكاً سويسرياً. وحصلت النساء في المتوسط على راتب يقل بـ 1 017 فرنكاً سويسرياً (أي بـ 14 في المائة) أقل من الرجال شهرياً في عام 2020. وهذا يعني أن الرجال يحصلون على مرتب شهري إجمالي يزيد بنسبة السبع عن المرتب الشهري الإجمالي للنساء.

56- وتنفذ ليختنتشتاين مجموعة متنوعة من التدابير⁽²²⁾ في ميدان التعليم، ولا سيما لتعزيز اهتمام الفتيات بالمواضيع والمهن التقنية والرياضية. ففي عام 2010، كان حوالي ثلث النساء العاملات يعملن في مهن أكاديمية أو تقنية. وعلى مدى السنوات التالية، ارتفعت نسبة النساء العاملات في مهن أكاديمية أو تقنية بنسبة 7,3 في المائة، لتصل إلى 40,5 في المائة عام 2015. وهذا يعني أنه مقابل كل 1 000 امرأة عاملة، عملت 405 في مهن تقنية أو أكاديمية، في حين أن الرقم بالنسبة للرجال في ذلك العام كان 409 من أصل 1 000 وهاتان الحصتان متساويتان، أي أنه لم يعد هناك أي تفاوت بين الجنسين.

57- وفي عام 2021، شاركت ليختنتشتاين بصورتين في معرض للصور نظمه مكتب الأمم المتحدة في جنيف حول موضوع مكافحة التحيز الجنساني في الخيارات المهنية. وقدم المعرض المعنون "ليست وظيفة امرأة؟" صوراً لنساء مهنيات يثبتن من خلال عملهن أن كل المهن يجب أن تكون مفتوحة للنساء.

وتضمن المعرض صورتين لامرأتين من ليختنشتاين: الأولى لمتدربة في مجال الميكانيكا التعددية تبلغ من العمر 19 عاماً أكملت بنجاح تدريبها الأولي كميكانيكية آلات زراعية؛ والثانية للمديرة العامة لغرفة التجارة والصناعة في ليختنشتاين، التي صُورت في مختبر pepperMINT للتجارب في فادوز حيث يمكن للفتيات والفتيان التعرف بطريقة مسلية على موضوعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (يشار إليها أيضاً باسم MINT وهي اختصار لمجالات الرياضيات وعلوم المعلومات والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا).

58- وتنفذ ليختنشتاين باستمرار⁽²³⁾ تدابير لتعزيز التوفيق بين الحياة الأسرية والوظيفة ومكافحة القوالب النمطية المتعلقة بأدوار الجنسين. ولا يزال مجتمع الأعمال ورابطات الأعمال التجارية ينخرطان في جهود تحقيق هذا الهدف⁽²⁴⁾، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومن خلال الحوار التقليدي الذي تجريه المنظمات غير الحكومية بشأن قضايا حقوق الإنسان.

59- وأحد الموضوعات الرئيسية في البرنامج الحكومي الحالي 2021-2025 هو التوفيق بين الحياة الأسرية والوظيفة. ولا يزال تعزيز هذا التوفيق شاغلاً أساسياً - سواء من منظور اجتماعي أو من منظور مجتمع الأعمال. ولضمان أن يكون المعروض من أماكن الرعاية النهارية كافياً ومتماشياً مع الطلب، يجري تكثيف الحوار والتنسيق مع البلديات ومجتمع الأعمال. وتُصدر وحدة تكافؤ الفرص التابعة لمكتب الخدمات الاجتماعية خطة سنوية تتضمن التدابير المحددة التي يتعين وضعها في مجالات تكافؤ الفرص العامة، والمساواة بين الجنسين، والهجرة والاندماج، والإعاقة، والتوجه الجنسي، مما يساهم في تعزيز تكافؤ الفرص في ليختنشتاين. وتتفح تدابير هذه الخطة وتعُدّل كل عام.

60- وكجزء من مسح للأسر أُجري في الفترة 2017/2018، وفّر الفريق العامل المعني بالسياسات الأسرية الذي أنشأته الحكومة الزخم اللازم لتقييم احتياجات الأسر المعنية في هذا الصدد. وأظهر المسح رغبة الأسر الشابة في الرعاية الذاتية لأطفالها خلال السنة الأولى من عمرهم. وفي عام 2020، قدم الفريق العامل المعني بالسياسات الأسرية تقريره الذي يحتوي على التدابير المقترحة. وتتمثل إحدى النقاط الرئيسية لهذه التدابير في تنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالتوازن بين العمل والحياة الشخصية، الذي يعتمد إجازة أبوة مدفوعة الأجر وإجازة والدية مدفوعة الأجر. ويهدف تنفيذ هذا التوجيه إلى دعم رعاية الطفل في السنة الأولى من الحياة. وقد نُشر تقرير المشاورة لهذا الغرض في كانون الأول/ديسمبر 2022.

61- وفي عام 2019، طورت الحكومة نظام دعم ومنصة برمجية للمعاملة العادلة لمختلف أشكال رعاية الأطفال خارج المنزل، إلى جانب توحيد الحجز والفوترة. وفي أيلول/سبتمبر 2019، حُول تمويل جميع مرافق رعاية الأطفال المتاحة للجمهور خارج المنزل ومربيات الأطفال إلى النظام الجديد القائم على الدخل مع جداول رسوم متدرجة. وتجري مراجعة الرسوم على أساس مستمر وتُعدّل إذا لزم الأمر. وبعد ثلاث سنوات من التشغيل، تقرر أن "التكاليف القياسية" (أي التكلفة الأساسية لوحدة الخدمة لكل شريحة رسوم، على النحو الذي تعترف به الدولة وتحده) منخفضة للغاية. وزيدت التكاليف القياسية في قانون المساهمة في رعاية الأطفال خارج المنزل (على نفقة الدولة في أغلب الحالات). ودخل التعديل حيز التنفيذ في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

3- حقوق فئات محددة

(أ) النساء

62- تعطي المؤشرات الـ 32 التي قُدمت عام 2021 لمحة عامة عن تطور المساواة بين الرجل والمرأة في ليختنشتاين في خمسة جوانب حياتية هي: السياسة، والاقتصاد، والخدمة العامة، والصحة، والتعليم. وتنقسم هذه المؤشرات إلى الأبعاد التالية: يأخذ بعد المشاركة الاقتصادية في الاعتبار العمل المدفوع

الأجر وغير مدفوع الأجر وكذلك التعويض النقدي. ويأخذ البعد التعليمي في الاعتبار مختلف مستويات التعليم والمؤهلات والمهارات. ويأخذ بعد المشاركة السياسية في الاعتبار المشاركة على المستوى البلدي والوطني وكذلك في الجماعات ذات النفوذ؛ ويأخذ بعد الخدمة العامة في الاعتبار المناصب القيادية والمناصب التي تتمتع بسلطة صنع القرار؛ ويأخذ البعد المتعلق بالصحة والعنف في الاعتبار العنف الجنساني، والحالة الصحية، والسلوك الصحي.

63- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، نشرت ليختشتاين إرشادات حول اللغة الشاملة للجنسين، والتي تعمل كأداة مساعدة وتوفر معلومات حول الاستخدام. ويشكل التمثيل الكافي للمرأة والرجل في اللغة أداة هامة لتحقيق المساواة الفعلية.

64- والتمثيل المتوازن للمرأة والرجل في الهيئات السياسية⁽²⁵⁾ عنصر هام من عناصر المساواة الفعلية بين المرأة والرجل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد تمثيل المرأة في الهيئات السياسية في ليختشتاين زيادة كبيرة.

65- وفي انتخابات عام 2019 التي أجريت لاختيار مجالس بلدية للفترة من 2019 إلى 2023، ترشحت 65 امرأة لما مجموعه 104 مقاعد. وانتخبت 43 امرأة. وأدى ذلك إلى زيادة حصة المرأة في المجالس البلدية من 17 في المائة في الفترة 2015-2019 إلى 41,4 في المائة. وفي اثنتين من البلديات الإحدى عشرة، انتخبت امرأة عمدة، وفي اثنتين من البلديات الإحدى عشرة أيضاً، بات عدد النساء أكبر من عدد الرجال في المجلس البلدي لأول مرة.

66- وترشحت 23 امرأة (31 في المائة) و52 رجلاً (69 في المائة) للانتخابات الوطنية لعام 2021. وانتخبت 7 نساء لعضوية برلمان ليختشتاين المؤلف من 25 عضواً، وبذلك أصبحت حصة النساء 28 في المائة. وهذه النسبة المئوية لعضوات البرلمان هي الأعلى في تاريخ ليختشتاين. وعلاوة على ذلك، فإن 4 من أصل 10 أعضاء بدلاء في البرلمان للفترة التشريعية من 2021 إلى 2025 هم من النساء.

67- وتضم الحكومة الجديدة المنتخبة عام 2021 ثلاثة نساء بين أعضائها الخمسة. وهذا يعني أن حصة المرأة في الحكومة تبلغ 60 في المائة. وهذه نتيجة تاريخية، إذ لم يحدث من قبل أن كان عدد النساء في حكومة ليختشتاين أكبر من عدد الرجال.

68- وتحضيراً للتصديق على اتفاقية اسطنبول، أدخلت تعديلات على قانون الإجراءات المدنية وقانون الإجراءات غير التنازعية في مجال حماية الضحايا والشهود، ولا سيما إجراء عمليات تقييم منفصلة، واستجواب القصر من قبل خبراء، والحفاظ على سرية عنوان السكن، وتقديم المساعدة القانونية والمساعدة الإجرائية. وكجزء من تنفيذ اتفاقية اسطنبول، أنشأت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 هيئة تنسيق بموجب المادة 10 من الاتفاقية، تشمل مهامها تنسيق ورصد وتقييم السياسات والتدابير الأخرى لمنع ومكافحة جميع أشكال العنف التي تغطيها اتفاقية اسطنبول. وعقدت هيئة التنسيق أول حوار فني لها مع المجتمع المدني (حوار المنظمات غير الحكومية) في حزيران/يونيه 2022.

69- وتمت مراجعة القانون الجنائي في عام 2019 لإدخال تحسينات تتعلق بالعنف الجنساني والعنف الأسري، بما في ذلك جريمة الاستخدام المستمر للقوة (المادة 107ب من القانون الجنائي). ويجرم ذلك استخدام القوة على مدى فترة زمنية أطول، وهو أمر مهم بشكل خاص في العلاقات. وزيادة الأسباب المشددة للعقوبة تجعل من الممكن فرض عقوبات أشد على ارتكاب جريمة ضد أفراد الأسرة.

70- وفي سياق العنف الجنساني الذي تتعرض له المرأة، لا بد أيضاً من إدراج جريمة جديدة هي انتهاك الحق في تقرير المصير الجنسي (المادة 204أ من القانون الجنائي). ويمثل هذا الحكم الجديد في القانون الجنائي إشارة واضحة على إرادة منع العنف الجنسي والوقاية منه عن طريق توسيع نطاق

العلاقات الجنسية غير الرضائية التي يعاقب عليها القانون. ويستكمل هذا الحكم بإدراج جريمة جديدة هي الزواج القسري (المادة 106 من القانون الجنائي). ففي تنقيح عام 2019، فُصلت هذه الجريمة عن جريمة الإكراه المقرن بظروف مشددة للعقوبة - الواردة في المادة 106 من القانون الجنائي - ووسّع نطاقها لتشمل عنصر التهديد بقطع اتصال مرتكب الجريمة مع أسرته أو حرمانه من الاتصال بها.

71- وتعمل وحدة خدمات إدارة التهديدات التابعة للشرطة الوطنية كوحدة تنسيق في مكافحة العنف الأسري، ويشمل عملها إذكاء وعي الشرطة الوطنية بمشكلة العنف الأسري. وفي عام 2020، أذكت وحدة تكافؤ الفرص التابعة لمكتب الخدمات الاجتماعية الوعي بهذه القضية بين عامة الناس في ليختنشتاين مع إرشادات محدثة بشأن عنف الأزواج أو الشركاء الآخرين بالإضافة إلى توزيع بطاقات تتضمن إرشادات للحالات الطارئة بثماني لغات ومفادها: "يجب ألا يكون للعنف منزل" (26). وتوفّر الإرشادات المعنونة "العنف في الزواج والشراكة - كيف يمكنني المساعدة؟" لأفراد الأسرة وغيرهم من الأشخاص المقربين معلومات عن كيفية التصرف والمساعدة عند الاشتباه في حدوث عنف أسري.

72- وعلى مدى 26 عاماً، قدم مأوى لختنشتاين للنساء والأطفال المتضررين من العنف الأسري المشورة والمأوى في حالات الطوارئ. وتدعم الحكومة هذه المؤسسة في إطار اتفاق خدمات بمبلغ 320 000 فرنك سويسري سنوياً، يغطي جزءاً كبيراً من نفقات مأوى النساء (27). وتتلقى النساء المتضررات من العنف المشورة والدعم في مركز المعلومات والمشورة الخاص بالنساء.

73- وفي عام 2018، قدمت ليختنشتاين تقريرها الوطني الخامس بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي عام 2019، قدمت ليختنشتاين طلباً لإعداد تقرير الأمم المتحدة بشأن إعلان ومنهاج عمل بيجين، وفي حزيران/يونيه 2021، قدمت ليختنشتاين تقريرها المؤقت عن التوصيات العاجلة وفقاً لتقريرها الوطني الخامس بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(ب) الأطفال

74- وللتعليم والمشاركة النشطة للأطفال دور مهم في استراتيجية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، شكّل وضع استراتيجية التعليم في ليختنشتاين لعام 2025، والتي نشرت في عام 2021، مشروعاً رئيسياً في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتضمنت استراتيجية التعليم في ليختنشتاين لعام 2025 هدف وضع معايير للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي التخطيط السنوي لعام 2022، تنص استراتيجية الإدماج أيضاً على تدابير الإدماج في مرحلة الطفولة المبكرة.

75- ولدى ليختنشتاين نظام تعليمي عالي الجودة. ولضمان هذا المستوى الرفيع في المستقبل، ستواصل ليختنشتاين التنفيذ المستمر لمنهج ليختنشتاين الجديد، واستراتيجية التعليم لعام 2025، واستراتيجية المباني المدرسية، وستواصل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس. ولدى ليختنشتاين أيضاً استراتيجية شاملة للإدماج تتضمن تدابير في ميداني التعليم والعمل وتيسر إدماج جميع أطفال المهاجرين، بمن فيهم أطفال ملتسمي اللجوء. وينص البرنامج الحكومي الحالي صراحة على إدماج الأطفال الناطقين بلغات أجنبية من خلال التعليم المبكر للغة الألمانية. ولضمان النجاح الاقتصادي لليختنشتاين في المستقبل، تشجع ليختنشتاين التدريب الأساسي والمستمر للمهنيين الشباب والعمال المهرة. ولهذا الغرض، تواصل الحكومة التنفيذ المتسق للاستراتيجيات التعليمية وهي لذلك تطبق التدريب المهني المزدوج والتعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات/الرياضيات وعلوم المعلومات والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا.

76- وتمثل مواضيع العدالة الجنسانية والاجتماعية، والتنوع والتمييز⁽²⁸⁾، أجزاء أساسية من مناهج ليختنشتاين التعليمية الجديدة التي اعتمدت عام 2020 بعنوان: المبدأ هو "أن تكون على دراية بالاختلافات دون الحكم عليها". وتعكس هذه المواضيع أيضاً في المواد التعليمية الجديدة. فالمادة المعنونة "الاقتصاد والعمل والأسرة المعيشية"، على سبيل المثال، تتناول مسألة قيمة الأعمال المنزلية، ووظائف المرأة مقابل وظائف الرجل، وعدم المساواة في الأجور. وتغطي مادة "الأخلاق والدين والمجتمع" الدين وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل وتجارب العنف.

77- وتشكل الحزمة الكاملة من الدعم اللغوي للأطفال وشباب المهاجرين أساساً حاسماً للحد من مشاكل التطوير التعليمي للأطفال الذين يتحدثون الألمانية كلغة ثانية⁽²⁹⁾. وإتقان اللغة الألمانية، أي اللغة المستخدمة في المدرسة، أمر بالغ الأهمية للنجاح في مجالي التعليم والعمل. وبالإضافة إلى برنامج دعم اللغة الألمانية كلغة ثانية والدورة المكثفة لتعليم الألمانية (لأطفال وشباب المهاجرين الجدد)، تقدم العديد من البلديات الآن الدعم في تعليم اللغة في مرحلة مبكرة تبدأ حتى قبل مرحلة رياض الأطفال. ويتم توفير تعليم اللغة الألمانية أيضاً في الثانويات العادية والثانويات المهنية.

78- واعترفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بثلاث من بلديات ليختنشتاين الإحدى عشرة حتى الآن (إيشن ومورين وروغل) كبلديات صديقة للأطفال. فقد اعتمدت هذه البلديات إجراءات لإشراك الأطفال بشكل فعلي.

79- وفي عام 2021، وسعت ولاية فريق الخبراء المعني بالحماية من الاعتداء الجنسي من خلال زيادة التعاون بين السلطات بشأن تنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (اتفاقية لانزاروتي)، بالإضافة إلى عمله المتصل بالقضايا. وتقدم المشورة في القضايا نيابة عن ليختنشتاين من خلال هيئة حماية الطفل في فورارلبرغ. ويمكن أن تمتد المشورة على مدى فترة زمنية أطول، من لحظة الاشتباه في حدوث استغلال أو اعتداء إلى مرحلة الإجراءات الجنائية المحتملة - وحسب الحاجة - مع توصية بالعلاج. والمشورة مجانية، ويمكن أن تكون مغلقة إذا طُلب ذلك. ويمثل فريق الخبراء المعني بالحماية من الاعتداء الجنسي أيضاً نقطة اتصال للمهنيين الذين يودون طرح أسئلة حول هذا الموضوع. وبالنيابة عن فريق الخبراء المعني بالحماية من الاعتداء الجنسي، يجري أيضاً بصورة منتظمة توفير مزيد من التدريب بشأن جريمة الاعتداء الجنسي لجميع العاملين في مجال رعاية الطفل خارج إطار الأسرة.

80- وينتولى مكتب أمين المظالم المعني بالأطفال والشباب تنسيق عمل هيئة الدفاع عن الأطفال في ليختنشتاين. وهو يركز في ذلك على تبادل الأفكار وتوفير المعلومات عن حقوق الطفل. وفي كل عام، تختار هيئة الدفاع عن الأطفال موضوعاً يتعلق بحقوق الطفل وتلفت الانتباه إليه من خلال حملات مختلفة ومن خلال نشاط تنظمه في يوم حقوق الطفل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، احتفلت هيئة الدفاع عن الأطفال بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها. ووضعت ليختنشتاين الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل في صلب حوارها الحادي عشر (2019) مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في ليختنشتاين. وشكلت مساهمة ممثل النمسا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل العنصر الرئيسي في حوار المنظمات غير الحكومية. وشارك مكتب الشؤون الخارجية أيضاً في تنظيم محاضرة في هاوس غوتنبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ركزت على حقوق الطفل.

81- ومنذ عام 2019، عينت ليختنشتاين مندوبين شباب لتمثيلها والدفاع عن مصالح شباب ليختنشتاين في الأمم المتحدة.

82- وفي عام 2019، قدمت ليختشتاين تقريرها الأولي بموجب البروتوكول الاختياري الثاني لاتفاقية حقوق الطفل. وفي عام 2019 أيضاً، شاركت ليختشتاين في التقرير الخاص بشأن حماية أطفال اللاجئين من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (اتفاقية لانزاروتي). وفي عام 2022، قدمت ليختشتاين تقريرها الثالث والرابع عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

(ج) كبار السن

83- وفي ضوء التغيرات الديموغرافية، يعترف البرنامج الحكومي 2021-2025 بالحاجة إلى ضمان التمويل وتوفير الاستحقاقات في مجال رعاية كبار السن. والهدف من ذلك هو ضمان استحقاقات تأمين الشيخوخة والخلف على المدى الطويل لتمكين كبار السن من العيش بشكل مستقل. ولهذا الغرض، يجب ضمان تمويل تأمين الشيخوخة والخلف للأجيال القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الاستمرار في توسيع مرافق الرعاية المؤسسية بما يلبي الطلب عليها؛ وتوضع توقعات منتظمة للطلب عليها في المستقبل لضمان بناء دور جديدة للمتقاعدين وكبار السن عند الحاجة.

84- وتمثل مصالح كبار السن رابطة كبار السن، التي يتلقى مركزها الخاص بالمعلومات والمشورة مساهمة سنوية من الدولة. ويزود المركز كبار السن بمعلومات عن الخدمات والدعم الجديدين، مثل تخفيض أقساط التأمين الصحي. ويتم ذلك بانتظام وعلى نحو متكرر⁽³⁰⁾.

(د) الأشخاص ذوي الإعاقة

85- وبغية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اتخذت ليختشتاين خطوات للشروع في التعديلات التشريعية اللازمة. وشمل ذلك اعتماد أو تحسين القواعد القانونية التي تنظم الرعاية المؤسسية والإيداع القسري، والتي نُفذت عناصرها الأساسية من خلال تعديل قانون المساعدة الاجتماعية في 1 أيلول/سبتمبر 2021. وفي خريف عام 2022، بدأت الحكومة إجراء مشاورات لإدخال تعديلات على التشريعات التالية: قانون الإجراءات غير التنازعية، وقانون رابطة حقوق الإنسان في ليختشتاين، وقانون الإحصاءات، وقانون الحصول على المعلومات العامة. وتغطي هذه التعديلات التكييفات اللازمة قبل التصديق على الاتفاقية.

86- ويشكل قانون تحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة الأساس الذي يستند إليه مكتب تحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة في عمله. ويعمل هذا المكتب باستمرار على تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في ليختشتاين⁽³¹⁾. وتشمل مهامه تقديم المشورة للسلطات والأفراد، وإعداد البيانات والتوصيات، والاضطلاع بأعمال ومشاريع ذات صلة بالعلاقات العامة.

87- وكانت وحدة تكافؤ الفرص التابعة لمكتب الخدمات الاجتماعية مسؤولة في السابق عن تنسيق وتنظيم وإدارة اجتماعات فريق الربط الشبكي للأشخاص ذوي الإعاقة المحتاجين إلى الدعم. لكن هذه المسؤولية، نُقلت في تشرين الأول/أكتوبر 2021، إلى جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا تزال وحدة تكافؤ الفرص عضواً في فريق الربط الشبكي، وقد تولت بين عامي 2018 و2022 مسؤولية تنظيم حملة دعائية لليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة الموافق في 3 كانون الأول/ديسمبر. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2018 و2021 و2022، بُثت تقارير موضوعية على أثير راديو ليختشتاين، كما أنتجت مقاطع دعائية سينمائية بُثت لمدة سنة عام 2020. وفي عام 2019، نشر موقع AGILE.CH كتيب "اللغة غادرة - التمييز اللغوي ضد الأشخاص ذوي الإعاقة"، برعاية مجموعة الربط الشبكي "sichtwechsel" وُوزع على المؤسسات والمنظمات عن طريق وحدة تكافؤ الفرص. وبالتعاون مع جمعية

الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعية حقوق الإنسان، نشرت وحدة تكافؤ الفرص سلسلة من المقالات حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خريف عام 2022⁽³²⁾.

88- وينص النظام القانوني، بما في ذلك في قانون الأطفال والشباب، بوضوح على مراعاة احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة. ولدى ليختشتاين نظام شامل لتوفير الدعم الكافي للأطفال ذوي الإعاقة⁽³³⁾.

89- والغرض من قانون المساواة لذوي الإعاقة هو القضاء على كل ما يؤدي إلى حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة في المجتمع وتمكينهم من أن يعيشوا حياة يحددون أسلوبها بأنفسهم. وينص القانون على حظر التمييز. وتشمل الأحكام ضمان الوصول بلا عوائق⁽³⁴⁾ إلى المباني والمرافق العامة. ووفقاً لتنفيذ توجيه (الاتحاد الأوروبي) 2102/2016، يتعين على الهيئات العامة أيضاً ضمان الوصول بلا عوائق إلى المواقع الشبكية وتطبيقات الهاتف المحمول. وقد أعدت وحدة تكافؤ الفرص خطة تنفيذية تبدأ في عام 2023.

(هـ) المهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء

90- ووافقت الحكومة على استراتيجية الإدماج في شباط/فبراير 2021. وتحدد استراتيجية الإدماج الفهم السياسي المشترك لجهود الإدماج في المستقبل. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية في تحسين فرص المهاجرين ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويُعترف بالإدماج بوصفه مسؤولية أفقية معقدة.

91- وللحصول على لمحة عامة عن عملية الإدماج في ليختشتاين، طلبت الحكومة إجراء دراسة بعنوان "الإدماج في ليختشتاين: الإمكانيات الاجتماعية - الاقتصادية ومواطن التوتر". وفي حزيران/يونيه 2020، نُشرت نتائج الدراسة. وأفضى تحقيق هذه الدراسة إلى تنفيذ توصية عاجلة صادرة عن اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب التابعة لمجلس أوروبا اعتباراً من عام 2018.

92- ولضمان مجموعة موحدة من القواعد مع البلدان المجاورة لليختشتاين، تم تنقيح قانون الأجانب في عام 2018، لتضمينه أحكاماً جديدة أكثر صرامة تفرض عقوبة على تشجيع الدخول والإقامة غير القانونيين (تهريب البشر).

93- وينص قانون اللجوء على أسباب اللجوء الخاصة بنوع الجنس⁽³⁵⁾ كأساس لمنح مركز اللاجئ، وتترك ليختشتاين مسؤوليتها في هذا الصدد - لا سيما بوصفها عضواً في منطقة شنغن/دبلن - وهي تتعامل مع العنف الجنساني بالعناية اللازمة.

(و) الميل الجنسي

94- وعلى الصعيد الدولي، تدعو ليختشتاين على وجه الخصوص إلى حماية⁽³⁶⁾ المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى من العنف والتمييز، بالنظر إلى أن هؤلاء الأشخاص ما زالوا يتعرضون في كثير من الأحيان لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

95- وألغت المحكمة الدستورية، في حكمها الصادر في 10 أيار/مايو 2021 (StGH 2020/097)، المادة 25 من قانون الشراكة المسجلة، لاعتبارها متعارضة مع كل من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ودستور ليختشتاين. وتنص المادة 25 على أن الأشخاص الذين يعيشون في شراكة مسجلة لا يحق لهم تبني الأطفال أو استخدام الإجراءات الطبية الإنجابية. وقضت المحكمة الدستورية بأن عدم جواز تبني الشركاء المثليين للريبب في ليختشتاين ينتهك المادة 8 بالاقتران مع المادة 14 من الاتفاقية الأوروبية

لحقوق الإنسان، بالنظر إلى أن تبني ابن الزوج في ليختنشتاين ممكن فقط للأزواج المغايرين، وليس للأزواج المثليين. وتم تأجيل سريان إلغاء هذا الحكم - الصادر في الجريدة الرسمية، 2021. LGBTI. رقم 237 المؤرخة 13 تموز/يوليه 2021 - مدة عام واحد. واقترحت الحكومة بعد ذلك تعديلات على قانون الشراكة والقانون المدني العام (التقرير والاقترح رقم 2022/19 والبيان رقم 2022/41) لتكريس تبني الربيب قانوناً للشركاء المسجلين والشركاء المتساكنين، وذلك للقضاء على عدم المساواة التي خلصت المحكمة الدستورية إلى وجودها.

96- وفي أيار/مايو 2022، اعتمد برلمان ليختنشتاين الحكم الجديد في قانون الشراكة بشأن تبني الربيب من قبل الشركاء المسجلين (المادة 24أ) وفي الوقت نفسه رفض التعديل المقترح للمادة 25 من قانون الشراكة، والذي سيستمر بموجبه عدم السماح للشركاء المسجلين بالتبني المشترك وباستخدام الإجراءات الطبية الإنجابية. ونتيجة لذلك، ونظراً لعدم وجود نص بديل، انتهت صلاحية المادة 25 من قانون الشراكة في 13 تموز/يوليه 2022، بحيث تم إلغاء حظر التبني المشترك واستخدام الإجراءات الطبية الإنجابية في قانون الشراكة دون استبدالهما بأحكام أخرى، وذلك في ضوء حكم المحكمة الدستورية. ومع ذلك، فإن هذا يعني أن قانون الشراكة يتناقض الآن مع القانون المدني العام، الذي يسمح بالتبني المشترك للمتزوجين فقط. وبما أن القانون لا ينص على المساواة بين الأزواج المغايرين والأزواج المثليين فيما يتعلق بالتبني على النحو الذي قصده برلمان ليختنشتاين، فقد نشأت حاجة (جديدة) إلى اتخاذ إجراءات تشريعية. وتتم معالجة ذلك من خلال تعديل القانون المدني العام وقانون الشراكة لتحقيق المساواة الكاملة بين الشركاء المثليين والشركاء المغايرين في قانون التبني (التقرير والاقترح رقم 2022/125). وأجرى البرلمان القراءة الأولى للتعديل في جلسته المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2022. ومن المقرر أن يجري القراءة الثانية والأخيرة في ربيع عام 2023. وتجدر الإشارة أيضاً إلى الاقتراح المقدم في جلسة البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بشأن "الزواج للجميع" بموجب القانون المدني. وأمام الحكومة الآن نافذة مدتها سنتان للوفاء بأحكام الاقتراح.

97- ومنذ عام 2018، لم تحدث أي تغييرات قانونية تتعلق بالوضع الجنساني. وبين عامي 2018 و2022، كان هناك ما مجموعه 10 عمليات قانونية لتغيير نوع الجنس في ليختنشتاين (6 أشخاص من أنثى إلى ذكر و4 أشخاص من ذكر إلى أنثى).

رابعاً - التشاور مع المجتمع الدولي

98- كما لوحظ في تقارير الاستعراض الدوري الشامل السابقة، يؤدي المجتمع المدني دوراً هاماً في ليختنشتاين. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الجمعيات العديدة التي تدعمها الدولة والبلديات بوسائل مختلفة، بما في ذلك مالياً. وهناك العديد من الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان بمعناها الواسع.

99- ومنذ عام 2009، ينظم مكتب الشؤون الخارجية حواراً سنوياً بشأن حقوق الإنسان مع المجتمع المدني في ليختنشتاين (حوار المنظمات غير الحكومية). وفي حوار عام 2022، أتيحت الفرصة للمنظمات الحاضرة للتعليق على تنفيذ ليختنشتاين للتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل الأخير. ويمكن الاطلاع في مرفق التقرير على موجز للمناقشات والتقييمات التي أجراها المشاركون لحالة حقوق الإنسان في ليختنشتاين.

خامساً - ملاحظات ختامية

100 - يشهد الاستعراض الدوري الشامل الأخير، وكذلك الزيارات القطرية التي قام بها خبراء دوليون وإقليميون والتقارير التي أعدوها، مراراً وتكراراً، على المستوى العالي لحماية حقوق الإنسان في ليختنشتاين. وفي الوقت نفسه، تترك حكومة ليختنشتاين ضرورة وإمكانية إدخال المزيد من التحسينات. وستستفيد حكومة ليختنشتاين من الحوار الحكومي الدولي في إطار التقييم الرابع للاستعراض الدوري الشامل لليختنشتاين والتوصيات المنبثقة عنه كمعيار هام لتحديد الحاجة إلى العمل في السنوات المقبلة.

Notes

- ¹ see Recommendations 108.8., 108.9., 108.12.-108.14., 108.16., contributing to the implementation of SDG 4.5, 8.5, 10.2, 11.2, 11.7.
- ² see Recommendations 108.17.-108.18., contributing to the implementation of SDG 5.2.
- ³ see Recommendation 108.19.
- ⁴ see Recommendation 108.24.
- ⁵ see Recommendation 108.46., contributing to the implementation of SDG 17.2.
- ⁶ see Recommendation 108.22.
- ⁷ see Recommendations 108.26., 108.27.
- ⁸ see Recommendation 108.28.
- ⁹ see Recommendation 108.29.
- ¹⁰ see Recommendations 108.21., 108.48., contributing to the implementation of SDG 16.4 and 16.5.
- ¹¹ see Recommendation 108.64., contributing to the implementation of SDG 16.4 and 16.5.
- ¹² see Recommendations 108.83., 108.84., 108.87., contributing to the implementation of SDG 5, 10 and 16.
- ¹³ see Recommendations 108.33., contributing to the implementation of SDG 4.7, 5.2 and 16.1.
- ¹⁴ see Recommendations 108.37., 108.41., contributing to the implementation of SDG 5, 10 and 16.
- ¹⁵ see Recommendations 108.51., 108.53., 108.54., contributing to the implementation of SDG 16.2.
- ¹⁶ see Recommendation 108.52., contributing to the implementation of SDG 16.2.
- ¹⁷ see Recommendation 108.57., contributing to the implementation of SDG 16.2.
- ¹⁸ see Recommendation 108.58., contributing to the implementation of SDG 16.2.
- ¹⁹ see Recommendations 108.49., 108.56., contributing to the implementation of SDG 5.2, 8.7, 16.2 and 17.16.
- ²⁰ see Recommendations 108.86., 108.92., 108.95.-108.99., 108.101., contributing to the implementation of SDG 5.
- ²¹ see Recommendation 108.85., contributing to the implementation of SDG 5.5.
- ²² see Recommendation 108.76., contributing to the implementation of SDG 4.
- ²³ see Recommendation 108.70., contributing to the implementation of SDG 5.1, 5.4, 5.5.
- ²⁴ see Recommendation 108.71., contributing to the implementation of SDG 17.17.
- ²⁵ see Recommendations 108.65., 108.68., 108.86, 108.88, 108.91., 108.93., 108.94., contributing to the implementation of SDG 5.5.
- ²⁶ see Recommendations 108.90., 108.100., 108.104., contributing to the implementation of SDG 5.2.
- ²⁷ See Recommendation 108.89, contributing to the implementation of SDG 5.2.
- ²⁸ see Recommendation 108.80., contributing to the implementation of SDG 5.1.
- ²⁹ see Recommendation 108.79., contributing to the implementation of SDG 4.6.
- ³⁰ see Recommendations 108.35., 108.77., contributing to the implementation of SDG 3.
- ³¹ see Recommendations 108.107., 108.108., contributing to the implementation of SDG 4.5, 8.5, 10.2, 11.2, 11.7.
- ³² see Recommendation 108.111., contributing to the implementation of SDG 10.2.
- ³³ see Recommendation 108.109., contributing to the implementation of SDG 4.5, 4.a.
- ³⁴ see Recommendation 108.110., contributing to the implementation of SDG 11.2, 11.7.
- ³⁵ see Recommendations 108.69., 108.118., 108.123., contributing to the implementation of SDG 5.2.
- ³⁶ see Recommendation 108.43., contributing to the implementation of SDG 10.3.